ربيه في انه ماكول كالاول فلولا انها تخيلت في الثاني عين حكم
الاول وهو انه ماكول ما اكلته وتعرف جنسها فتالفه و
تعرف ضدها فتهرب عنه ولقد صدق المشبون عليكم انكم
حسمتم علي انفسكم باب الحد وشموله المحدود وباب النظر
وتضمنه للعلم وانا اقول لا بل حسمتم على العقول باب الا
دراك وعلي الالسن باب الكلام فان العقل يدرك الانسانيه
كليه عامة لجميع انواع الانسان يميز به بين الشخص المعين
المشار اليه وكذلك العرضيه كليه عامة لجميع انواع الاعراض
من غير ان يخطر بباله اللونيه وهذا السواد بعينه مدرك بضرورة
العقل وهو مفهوم العبارة متصور في العقل لانفس العبارة
اذ العبارة تدل على معنى في الذهن محقق هو مدلول العبارة و
المعبر عنه لو تبدلت العبارة عربيه وعجميه ورومية لم يتبدل
المدلول ثم ما من كلام تام الا ويختص معنى عاما فرق الاعيان
المشار اليها بهذا وتلك المعاني العامة من اخص اوصاف النفوس
فمن انكرها معقوله خرج عن حد ود الانسانيه ودخل في حريم
البهيمية بل هو اضل سبيلا واما الخطا الثاني فهو رد التمييز
بين الانواع الى الذوات المعينه وذكر في اثناء المقالات بان
قال الشيئ انما يتميز عن غيره باخص وصفه قيد اخص
وصف نوع الشيئ غير اخص وصف الذات المشار اليها
غير فان الجوهر يتميز عن العرض بالتحيز مطلقا الحاقا
نوعيا لا معينا تعيينا شخصيا فان الجوهر انما يتميز عن جوهر
اخر معين بتحيز مخصوص اذ الجسم لا يميز الوصف عن
الموصوف والمعرض عن الجوهر والعقل انما يميزه بمطلق التحيز
فعلم ان الذوات انما يتباين بعضها عن بعض تمايزا جنسيا
ونوعيا لا باعم صفاتها كالوجود بل باخص اوصافها
بشرط ان تكون كليه عامة والوان الجوهر مايز العرض
بوجوده كما مايزه بتحيزه لحكم على العرض بانه متحيز وعلي
الجوهر بانه يحتاج الى المتحيز لان الوجود والتحيز واحد
فما به يفترقان هو بعينه ما به يشتركان وما به يتماثلان هو

بعينه

بعينه ما به يختلفان ويرتفع التماثل والاختلاف و
والتضاد اساويلزم الايجري حكم مثل في مثل ثم
لو قام دليل على حدوث جوهر بعينه كان هو هو
محدثا ويحتاج الى دليل اخر في مثل ذلك الجوهر و
يلزم ان لا يسلب حكم ضد عن ضد وخلاف عن خلاف
حتى لو حكم على الجوهر بانه قابل للعرض ثم يسلب هذا
الحكم عن العرض اذ لا تماثل ولا اختلاف وتضاد وارتفع
العقل والمعقول وتقرير الحس والمحسوس واما خطا
المثبتين للحال فانهم اثبتوا للموجود المعين المشار اليه
صفات مخصوصة به وصفاة يشاركه فيها غيره من الموجودات وهو من احد المحال فان المختص بالشيئ
المعين والذي يشاركه فيه غيره واحد بالنسبة الى ذلك
المعين فوجود عرض معين عرضيته ولونيته وسواديته
عبارة عن ذلك المعين المشار فان الوجود اذا تخصص
بالعرضية هو بعينه عرض والعرضية اذا تخصصت
باللونية هي بعينها لون وكذا اللونية بالسوادية والسوادية
بهذا السواد المشار اليه فليس من المعقول ان توجد
صفة لشيئ معين هي بعينها توجد لشيئ اخر فتكون
صفة معينة في شيئين كسواد واحد في محلين وجوهر
واحد في مكانين ثم لا يكون ذلك في الحقيقة عموما
وخصوصا فان مثل هذا ليس يقبل التخصيص اذ
يكون خاصا في كل محل ولا يكون البتة عاما واذا لم
يكن عاما لم يكن خاصا ايضا فيتناقض الكلام واما الخطا
الثاني فانهم قالوا المحال لا توصف بالوجود ولا بالعدم
والوجود عندهم حال فكيف يصح ان يقال الوجود
لا يوصف بالوجود ولا بالعدم وهل هو الا تناقض
في اللفظ والمعنى وما لا يوصف بالوجود ولا بالعدم
كيف يصح ان يعلم اصلا فانواعا لان العموم والشمول
يستدعي اولا وجودا محققا وثبوتا حتى يشمل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)